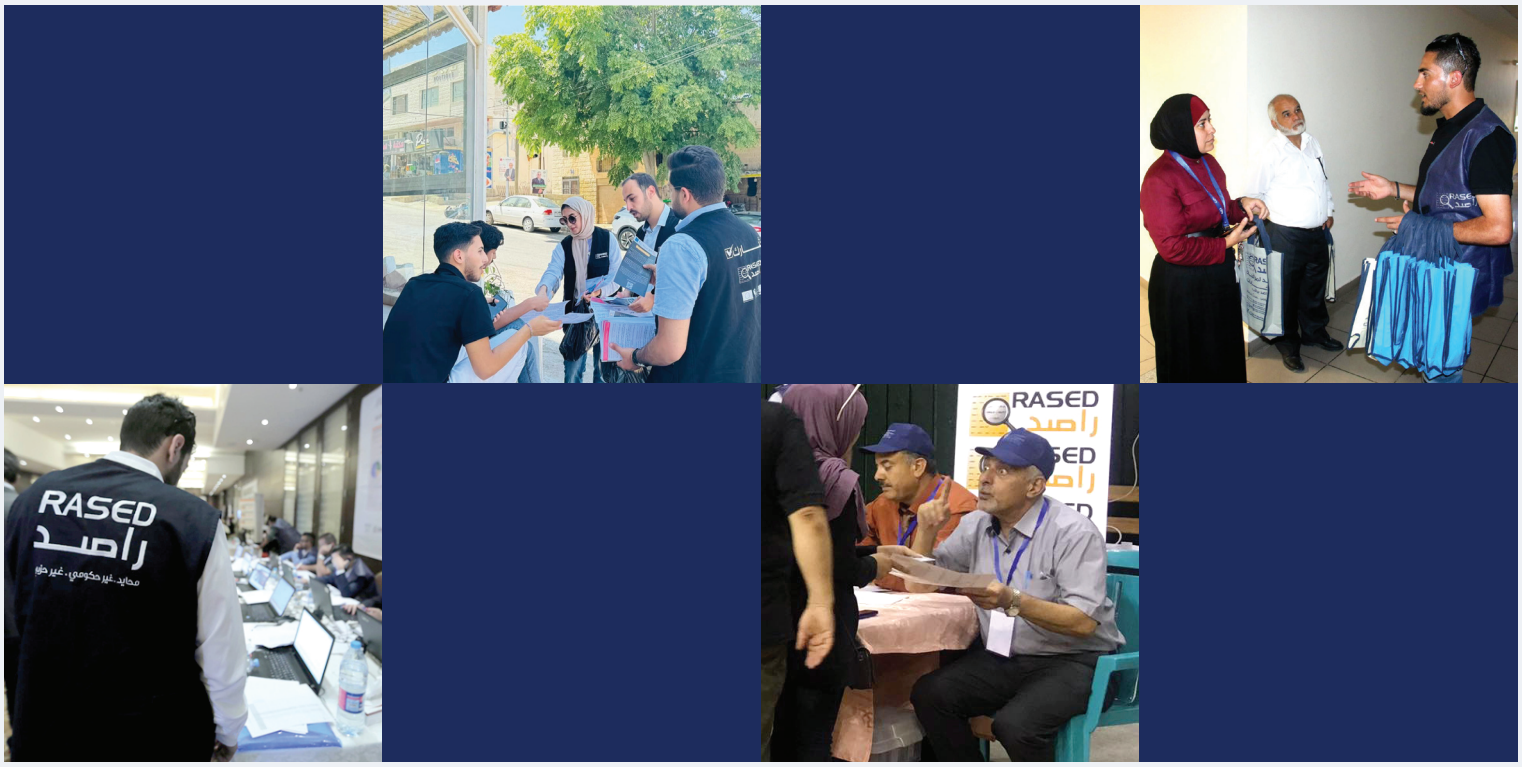

تقرير راصد لمراقبة الانتخابات النيابية 2024

الملخص التنفيذي

2024

مركز الحياة – راصد

مركز الحياة
AL HAYAT CENTER

RASED
راصد

الملخص التنفيذي والتوصيات
لمخرجات مراقبة الانتخابات البرلمانية الأردنية ٢٠٢٤

يصدر عن
مركز الحياة - راصد
كانون أول /ديسمبر ٢٠٢٤

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة - راصد ٢٠٢٤

أالملخص التنفيذي لعملية مراقبة الانتخابات النيابية ٢٠٢٤

عمل تحالف راصد على مراقبة الانتخابات النيابية لعام ٢٠٢٤ وفق منهجيات تم إعدادها خصيصًا، مستوحاة من أفضل الممارسات الدولية لمراقبة الانتخابات، وتم تنفيذ عملية المراقبة من خلال ٢٥٠ فريق رصد ميداني، ضم كل فريق ٣-٤ راصدين/ات، موزعين على فترتين؛ طويلة وقصيرة الأمد، وعمل راصد مراقبة كافة مراحل العملية الانتخابية المختلفة والتي شملت: إعداد الجداول الأولية والنهائية للناخبين، عملية تسجيل المرشحين، فترة الحملات الانتخابية، مجريات يوم الاقتراع، تجميع النتائج والإعلان عنها، وانتهاءً بمرحلة الطعون بصحة النتائج، وبناءً على مخرجات عملية المراقبة نقدم في هذا الملخص التنفيذي النتائج التي تم التوصل لها، وجاءت أهم النتائج على النحو التالي

أولاً: الانتخابات النيابية الأردنية لعام ٢٠٢٤ تُظهر التزام الدولة الأردنية بتنفيذ الرؤية الملكية بتحديث المنظومة السياسية، بالحفاظ على المسار الديمقراطي في ظل التحديات الإقليمية المعقدة، ولا سيما التصعيد في قطاع غزة، وإن إجراء الانتخابات البرلمانية في هذا التوقيت يعكس إرادة سياسية واضحة تهدف إلى حماية المؤسسات الدستورية وضمان استمرارية العملية الديمقراطية، مما يعزز الثقة في النظام السياسي الأردني.

ثانياً: تمكنت الهيئة المستقلة للانتخابات من إدارة العملية الانتخابية بكفاءة وحيادية، متبعةً معايير شفافية فعّالة في جميع مراحل الانتخابات منذ صدور الإرادة الملكية وإعداد جداول الناخبين، حتى يوم الاقتراع وإعلان النتائج. عكست هذه الإجراءات التزام الهيئة بأعلى معايير النزاهة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، مما عزز الثقة في العملية الانتخابية وأكد قدرة الهيئة على تنظيم انتخابات شفافة ومرضية لجميع الأطراف.

ثالثاً: أجريت الانتخابات في عهد حكومة بشر الخصاونة والتي ساهمت إلى حدٍ كبير بتوفير بيئة انتخابية تنظيمية ومتكاملة من خلال تبني موقف حيادي تجاه جميع الأطراف الانتخابية. وقد تمثل هذا الحياد في تقديم الدعم اللوجستي والإداري للهيئة المستقلة للانتخاب لضمان سير العملية الانتخابية بأعلى درجات النزاهة والشفافية. وفي الوقت نفسه، لعبت المؤسسات الأمنية، وعلى رأسها جهاز الأمن العام، دورًا محوريًا في ضمان إجراء العملية الانتخابية في أجواء آمنة ومستقرة، وتميز الأداء الأمني بالكفاءة والمهنية، مما ساهم في تعزيز شعور المواطنين بالأمان وثقتهم في سير العملية الانتخابية. إن هذا التكامل بين الحكومة والمؤسسات الأمنية يعكس التزام الدولة الأردنية بالحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية وضمان بيئة ديمقراطية قائمة على الشفافية والحياد. ومع ذلك، يؤكد تقرير راصد أهمية استمرارية هذا النهج في جميع العمليات الانتخابية المستقبلية لتعزيز الثقة بالمؤسسات الوطنية.

رابعاً: بلغ عدد المشاركين في الانتخابات ١,٦٣٨,٣٥١ مقترعة ومقترعاً من أصل ٥,٠٨٠,٨٥٨ ناخباً وناخبة يحق لهم الاقتراع، بنسبة مشاركة بلغت ٣٢,٢٥٪. ورغم أن نسبة الاقتراع وعدد المقترعين كانا أعلى مقارنة بانتخابات ٢٠٢٠ و٢٠١٦ من حيث العدد، إلا أن نسبة المشاركة ظلت متدنية، خاصة إذا ما قورنت بحجم الطموحات التي بنيت على الإصلاحات السياسية الأخيرة، والتي كان يُتوقع أن تؤدي إلى ارتفاع ملموس في نسب المشاركة. وتبرز المدن الكبرى، مثل عمّان والزرقاء، كأكثر المناطق انخفاضاً في نسب المشاركة، مما يعكس تحديات عميقة تتعلق بثقة المواطنين بمؤسسات الدولة ومدى اقتناعهم بجدوى المشاركة في العملية الانتخابية، ويُظهر هذا الواقع أن ثلثي الأردنيين لم يشاركوا في الانتخابات، وحتى من شارك منهم، خصص جزءاً معتبراً من أصواته كأوراق بيضاء، ما يعكس ضعف الارتباط بالخيارات الحزبية المطروحة أو غياب القناعة بالخيارات الانتخابية بشكل عام.

السلوك التصويتي هذا يعكس تحديات مستمرة مرتبطة بضعف الثقة بمؤسسات الدولة السياسية، إلى جانب تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن الإشكاليات المتعلقة بالهوية والاندماج السياسي. إن هذا الواقع يدعو إلى فتح حوار وطني شامل لمراجعة الأسباب الكامنة وراء ضعف المشاركة السياسية. كما يتطلب إجراء دراسات معمقة وممنهجة لسلوك الناخبين بشكل كمّي ونوعي، لوضع حلول تساهم في تعزيز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة، وتحقيق مشاركة سياسية أوسع وأكثر فاعلية في المستقبل.

خامساً: انتخابات ٢٠٢٤ مثلت أول اختبار عملي لمخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، التي جاءت نتيجة حوار وطني شامل. انعكس هذا النهج على رضا الناخبين، مما أدى إلى مستوى عالٍ من القبول الشعبي للإصلاحات التشريعية والإجرائية. وقد لاقى إعلان النتائج رضا وقبولًا شعبيًا واسعًا، مما يعكس ثقة الجمهور بالعملية الانتخابية والهيئة المستقلة. كما أظهرت النتائج قبولًا شعبيًا نسبياً للأحزاب السياسية، حيث فاز ١٠٩ نائبًا حزبيًا من أصل ١٣٨ نائبًا، مما يعكس تطورًا إيجابيًا في دور الأحزاب. ومع ذلك، ظهرت تحديات تتعلق بغياب الشفافية في آليات اختيار المرشحين داخل القوائم الحزبية وترتيبهم، مما يدعو إلى تطوير الأطر التنظيمية للأحزاب وتعزيز آليات الشفافية الداخلية للأحزاب السياسية.

سادساً: أحد التحديات التي ظهرت خلال العملية الانتخابية كان وجود قوائم حزبية وأخرى غير حزبية، ومرشحين يعلنون انتماءهم الحزبي وآخرين ينكرونه. أدى هذا الوضع إلى حالة من التشتت الحزبي، وافترض البعض أن العمل الحزبي لا علاقة له بالدوائر المحلية، وانعكس ذلك سلباً على تفاعل الناخبين مع الأحزاب السياسية، وأدى إلى حصول بعض الأحزاب الناشئة على أعداد كبيرة من الأصوات على مستوى الدوائر المحلية، مقارنة بعدد محدود من الأصوات على مستوى القوائم الوطنية. هذا الواقع كشف عن عدم وجود وعي كافٍ لدى الأحزاب الناشئة بشأن إدارة القوائم الحزبية وتنظيم الحملات الانتخابية المحلية والربط بينها وبين القوائم الوطنية، مما شكل تحدياً كبيراً لمعظم الأحزاب المشاركة، مما يشير إلى

أهمية مراجعة النظام الانتخابي للإسهام في تعزيز الهوية الحزبية على المستوى المحلي، وهذا من شأنه أن يحفز الأحزاب لزيادة الجهود المبذولة وتطوير برامج انتخابية تتوافق وتطلعات الأردنيين بشكل شامل.

سابعاً: شهدت الانتخابات استمرار ظاهرة الرشوة الانتخابية والحزبية، حيث تركزت الرشوة الانتخابية في شراء الأصوات، بينما تضمنت الرشوة الحزبية دفع أموال لترتيب مواقع المرشحين في بعض القوائم الوطنية، وأثرت هذه الممارسات بشكل مباشر على نزاهة العملية الانتخابية وحرية الترشح، كما أضعفت ثقة الناخبين في الأحزاب السياسية، ورغم إحالة الهيئة المستقلة للانتخابات بعض الحالات إلى القضاء وصدور أحكام مرتكبي تلك الجرائم، إلا أن الإجراءات المتخذة لم تكن كافية لردع المخالفين، وهذا يوجب العمل على أن يتم تعزيز وتطوير التشريعات وآليات تنفيذها لضمان نزاهة العملية الانتخابية، وبالرغم أن عدد الشكاوى في يوم الاقتراع كان أقل مما سبقها، إلا أن مسؤولية مجابهة هذه الظاهرة هي مسؤولية جماعية تقع على عاتق كافة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني وبذات الأهمية دور المجتمع المحلي في مكافحة هذه الظاهرة.

ثامناً: كشفت الانتخابات عن غياب أدوات رقابية فعّالة لضبط الإنفاق الانتخابي، حيث لوحظ إنفاق مفرط من قبل بعض القوائم والمرشحين، مما أثر على مبدأ العدالة الانتخابية، وهذا يعكس الحاجة إلى مراجعة شاملة لتعزيز التشريعات وتطبيقها بصرامة، بالإضافة إلى تطوير أدوات رقابية فعالة للحد من هذه التجاوزات، وفي ذات الإطار وعلى الرغم من الاعتماد الواسع على وسائل التواصل الاجتماعي في الحملات الانتخابية، إلا أن الفوضى التي لوحظت في استخدامها وغياب التنظيم الواضح للأوقات أثرت سلبًا على عدالة الحملات الانتخابية، إضافة لذلك شهدت الانتخابات عدم التزام العديد من القوائم والمترشحين بآليات تعليق اليافطات الانتخابية خصوصاً التي كان يتم تعليقها في الشوارع وعلى الشواخص المرورية والإشارات والدواوير وعملت الهيئة المستقلة على إزالة العديد من اليافطات والبوسترات الانتخابية، وهذا يؤشر على ضرورة الحاجة إلى تطوير تشريعات أكثر

مرونة وعدالة لتنظيم هذا الجانب بما يتماشى مع مختلف التطورات سواء كانت على وسائل التواصل الاجتماعي أو من خلال الحملات غير الرقمية.

تاسعاً: برز من خلال عملية المراقبة أن آليات الإجماع العشائري تؤثر على العملية الانتخابية في الأردن، حيث تستمر في الحد من العدالة والمنافسة السياسية، خاصة فيما يتعلق بفرص الترشح للنساء والشباب، وغالبًا ما تفضل هذه الآليات المرشحين الذكور الأكبر سنًا أو أصحاب النفوذ والمال، بينما تستبعد النساء والشباب منها، ورغم الإصلاحات الأخيرة التي أجريت على قانون الانتخاب، مثل توسيع الدوائر الانتخابية واعتماد نظام صوتين لكل مواطن، التي أضعفت جزئيًا تأثير هذه الآليات، إلا أنها لا تزال تمثل تحدياً في العديد من المناطق في الأردن، يُضاف إلى ذلك غياب مشاركة النساء في عملية اختيار مرشح الإجماع أو مرشح العشيرة، حيث لا تشارك النساء في مثل هذه الاجتماعات والتي يتم تسميتها بـ (الانتخابات الداخلية)، وهذا يحد من قدرتهن على اختيار ممثليهن في الانتخابات.

عاشراً: حققت النساء تقدمًا ملموسًا في هذه الانتخابات، حيث ارتفع عدد النائبات إلى ٢٧، كما حصل الشباب على ٦ مقاعد، مما يعكس مشاركة متزايدة، ويشار بذلك إلا أن القانون أسهم في زيادة عدد المقاعد المخصصة للكوتا للنساء على مستوى الدوائر المحلية إلى ١٨ مقعداً، وتخفيض عمر المترشح إلى ٢٥ عاماً وإضافته كشرط في القائمة الحزبية العامة، ومع ذلك، لا يزال الشباب والنساء يواجهون تحديات مالية واجتماعية تعيق مشاركتهم الفعالة بالإضافة إلى تعرض العديد من المترشحات والراغبات في الترشح للتنمر الإلكتروني عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي، مما دفع بعضهن إلى الانسحاب من سباق الانتخابات النيابية لعام ٢٠٢٤، كما وشكل نقص أو انعدام مصادر التمويل للحملات الانتخابية شكل عقبة كبيرة أمام ترشح العديد من السيدات. فقد حال ذلك دون تمكنهن من تنفيذ حملات انتخابية مماثلة لتلك التي يقودها المرشحون الذكور. وعلى الرغم من اشتراط القانون أن تضم الأحزاب السياسية نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من النساء بين مؤسسيها، إلا أن ضعف التشبيك بين الأحزاب وعضواتها، واقتصار هذا التشبيك

على فئات محددة، أدى إلى محدودية مشاركة السيدات في الترشح ضمن القوائم الحزبية.

. وفيما يخص ذوي الإعاقة، ظهرت تحديات تتعلق بتوفير تسهيلات الوصول إلى مراكز الاقتراع، حيث لم تكن مراكز الاقتراع مجهزة بشكل كافٍ لاحتياجاتهم.

حادي عشر: شكلت الأوراق البيضاء نسبة ١٥٪ من إجمالي المصوتين على القوائم الوطنية، مما يعكس فجوات معرفية كبيرة لدى الناخبين بالنظام الانتخابي الجديد. ويعزى ذلك إلى أسباب متعددة، من بينها ضعف وعي الناخبين بأهمية الصوت الوطني، وإحجام البعض عن التصويت لأي حزب بسبب عدم قناعتهم بجدوى البرامج التي قدمتها الأحزاب السياسية، فضلاً عن نقص الوعي السياسي لدى شريحة من الناخبين نتيجة عدم وصول حملات التوعية السياسية إليهم بشكل كافٍ.
هذا الواقع يُبرز قصوراً واضحاً في الحملات التوعوية التي سبقت الانتخابات، حيث كانت غير كافية من حيث الشمولية والتأثير. ورغم الجهود التي بذلتها الهيئة المستقلة للانتخاب والأحزاب السياسية، إلا أن الحملات لم تصل إلى جميع الفئات المستهدفة ولم تكن مبكرة أو مؤثرة بما يكفي لتجاوز هذه الفجوات. إن التوعية الانتخابية ليست مسؤولية جهة واحدة فقط، بل هي مسؤولية جماعية تشمل الهيئة المستقلة للانتخاب، الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني، والإعلام.
يتطلب هذا القصور إعادة النظر في آليات التوعية السياسية والتخطيط لحملات شاملة ومبكرة تستهدف جميع فئات المجتمع، خاصة في المناطق النائية والفئات الأقل مشاركة. كما ينبغي على الأحزاب السياسية تحليل هذه الفجوة بعناية ومراجعة برامجها وأساليب عملها، بالإضافة إلى اختيار أشخاص قادرين على تمثيل رؤى المواطنين وإقناعهم بجدوى التصويت. إن معالجة هذا التحدي تعد خطوة ضرورية لضمان تعزيز المشاركة السياسية وتفعيل النظام الانتخابي الجديد بالشكل الذي يحقق أهدافه.

الانتخابات النيابية لعام ٢٠٢٤ تُظهر تطورًا ملموسًا في الشفافية والنزاهة، لكنها كشفت أيضًا عن تحديات تتطلب معالجة جادة وفورية لتعزيز العملية الديمقراطية. يدعو تقرير راصد إلى تعزيز أدوات الرقابة الانتخابية، تمكين مختلف الفئات، وتوسيع نطاق التوعية لضمان بيئة انتخابية أكثر عدالة وشمولية.

التوصيات

استناداً إلى تحليل مراقبة العملية الانتخابية لعام ٢٠٢٤ في الأردن، تهدف هذه التوصيات إلى دعم جهود الإصلاح السياسي وتعزيز النزاهة، الشفافية، والعدالة في الانتخابات. تراعي التوصيات القوانين الناظمة، وهي قانونا الانتخاب والأحزاب السياسية، مع تقديم مقترحات لتطوير النصوص القانونية وآليات التنفيذ، بالإضافة إلى برامج عملية لتعزيز المشاركة وضمان تكافؤ الفرص.

التوصيات التشريعية والإجرائية

١. تعزيز النزاهة في العملية الانتخابية

يُوصى راصد بتفعيل وتطوير المواد (٢٦ و٢٧) من قانون الانتخاب لعام ٢٠٢٢ من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات التنفيذية. أولًا، يجب إصدار تعليمات تنفيذية تُحدد آليات مراقبة الالتزام بالحد الأقصى للإنفاق الانتخابي، بما يضمن ضبط النفقات الانتخابية ضمن الحدود المسموح بها قانونيًا.

كما يُقترح إنشاء منصة إلكترونية شفافة تُعرض من خلالها تقارير الإنفاق الانتخابي بشكل دوري، مما يُسهم في تعزيز الشفافية وزيادة ثقة الجمهور في العملية الانتخابية. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن بناء فرق متابعة محلية على مستوى الدوائر الانتخابية لمراقبة إنفاق القوائم الانتخابية بشكل دقيق ومنهجي.

من الضروري أيضًا تعزيز دور الأجهزة الرقابية الرسمية مثل ديوان المحاسبة وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، مع توضيح أدوارها بشكل محدد ضمن قانون الانتخاب لضمان تكامل الجهود الرقابية. وفي إطار إجراءات تسجيل المترشحين، يجب إلزام القوائم الانتخابية والمترشحين بتقديم

موازنة تقديرية تُوضح خططهم المالية للإنفاق أثناء الحملات الانتخابية.
إضافة إلى ذلك، يجب إلزام الأحزاب بالإفصاح عن مصادر تمويلها وتقديم ذلك ضمن متطلبات تسجيل المترشحين. ومن المهم تعديل النصوص القانونية بحيث تشمل مراجعات دورية للإنفاق الانتخابي أثناء الحملات الانتخابية، بدلاً من الاكتفاء بمراجعتها بعد انتهاء الانتخابات فقط. هذه الإجراءات من شأنها أن تُعزز النزاهة والشفافية في العملية الانتخابية، وتضمن بيئة تنافسية عادلة لجميع الأطراف.

٢. مكافحة الرشوة الانتخابية والحزبية

لمكافحة ظاهرة الرشوة الانتخابية والحزبية، يُوصى راصد بإنشاء وحدة تحقيق متخصصة ضمن الهيئة المستقلة للانتخاب تُعنى برصد ومتابعة قضايا الرشوة الانتخابية. يجب أن يتم مأسسة هذه الوحدة وفق معايير خاصة تضمن اختيار أعضاء يتمتعون بالكفاءة والنزاهة، مع توفير برامج بناء قدرات وتدريبات متخصصة لهم لتمكينهم من أداء مهامهم بفعالية. دور هذه الوحدة سيكون محوريًا في رصد المخالفات وضمان نزاهة العملية الانتخابية.
إلى جانب ذلك، يجب تنظيم حملات إعلامية واسعة النطاق تهدف إلى توعية المواطنين بالعقوبات القانونية المرتبطة بالرشوة الانتخابية وتأثيرها السلبي على نزاهة وشفافية الانتخابات. ستساهم هذه الحملات في رفع مستوى الوعي العام بأهمية التصويت النزيه، وتشجيع المواطنين على الإبلاغ عن أي ممارسات مرتبطة بالرشوة، مما يعزز من بيئة انتخابية شفافة وعادلة.

٣. تنظيم استخدام وسائل الإعلام والدعاية الانتخابية

لتنظيم استخدام وسائل الإعلام والدعاية الانتخابية بشكل فعال، يُوصي راصد بتفعيل المادة (٢٠) من التعليمات التنفيذية من خلال تحديث القواعد الخاصة بتنظيم الدعاية على وسائل التواصل الاجتماعي. يجب أن تشمل هذه التحديثات معايير شفافة للإعلانات الممولة، لضمان نزاهة وعدالة الفرص بين جميع المرشحين، مما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص ويعزز ثقة الجمهور بالعملية الانتخابية.
كما يُقترح إنشاء هيئة أو وحدة متخصصة ضمن الهيئة المستقلة للانتخاب تكون

مسؤولة عن مراقبة الإعلانات الانتخابية عبر وسائل التواصل الاجتماعي. تعمل هذه الوحدة على متابعة التزام المرشحين بالمعايير الأخلاقية والقانونية في حملاتهم الدعائية، مما يضمن التقيد بالقوانين والحد من التجاوزات.

إضافة إلى ذلك، من الضروري توفير فرص متساوية لجميع المرشحين للوصول إلى المنصات الإعلامية. لتحقيق هذا الهدف، يُوصى بفرض سقف مالي للإعلانات الدعائية على وسائل التواصل الاجتماعي لتجنب هيمنة المرشحين الذين يمتلكون موارد مالية أكبر، مما يضمن بيئة انتخابية عادلة وتنافسية.

لضمان تنظيم فعال وعادل لاستخدام الأماكن العامة والخاصة في الدعاية الانتخابية، يُوصى بإضافة بند للمادة (٢٢) يفرض غرامات مالية على مخالفات الدعاية الانتخابية، خاصة تلك المتعلقة باستخدام الأماكن غير المصرح بها. يجب إلزام المرشحين بالحصول على التراخيص المسبقة من الجهات المختصة، مثل البلديات، قبل استخدام هذه الأماكن، مع تقديم خطة واضحة ومفصلة تضمن مطابقة الاستخدام للشروط القانونية المحددة. هذا التنظيم يحقق عدالة في استخدام الأماكن المتاحة ويمنع استغلالها بطرق غير قانونية.

وفي سبيل تعزيز الرقابة الميدانية، يمكن إنشاء فرق مختصة تعمل على مراقبة تنفيذ التعليمات في جميع المناطق بشكل منتظم. ولضمان الكشف الفوري عن التجاوزات، يُوصى بتوفير آليات إبلاغ فعّالة، مثل تطبيقات إلكترونية تتيح توثيق المخالفات باستخدام الصور والمواقع الجغرافية، ما يسرّع من اتخاذ الإجراءات المناسبة.

على صعيد العقوبات، يجب فرض غرامات مالية متصاعدة على المخالفين، حيث يُحدد مبلغ مبدئي للمخالفة الأولى، ويتم رفع قيمة الغرامة تدريجيًا عند تكرار المخالفة. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحميل المخالفين تكاليف إزالة الدعاية غير القانونية، مع إدراج المخالفات الكبيرة ضمن معايير تقييم الأهلية القانونية للمرشحين، لتعزيز الالتزام بالقوانين وردع المخالفات بشكل فعّال.

ولزيادة الوعي والالتزام بالقوانين، ينبغي تنظيم ورش عمل موجهة للمرشحين لتوضيح التعليمات التنفيذية وأهمية الالتزام بها. كما يُوصى بإطلاق حملات إعلامية تستهدف الجمهور لرفع وعيهم بآثار المخالفات الانتخابية وتشجيعهم

على الإبلاغ عن أي تجاوزات، مما يعزز المشاركة المجتمعية في الرقابة على العملية الانتخابية.

أخيرًا، لضمان إنفاذ التعليمات بشكل سريع وفعّال، ينبغي التنسيق مع المحاكم المختصة لتسريع النظر في قضايا مخالفات الدعاية الانتخابية وتطبيق العقوبات بشكل شفاف. مجمل هذه الإجراءات يُشكل إطارًا متكاملًا لتعزيز النزاهة والعدالة في العملية الانتخابية وضمان تنظيم استخدام الأماكن العامة والخاصة بما يحقق المساواة بين جميع المرشحين.

وعلى الهيئة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تطبيق فترة الصمت الانتخابي وأن تتضمن نصوص قانونية رادعة تشمل عقوبات لكل من يقوم بنشر الدعاية الانتخابية خلال فترة الصمت الانتخابي لا سيما وأن الصمت الانتخابي أحد أهم مؤشرات عدالة الحملات الانتخابية.

٤. تعزيز دور الأحزاب السياسية

لتعزيز دور الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية، يُوصي راصد بضرورة إلزام الأحزاب بتقديم تقارير دورية توضح آليات اختيار المرشحين ومدى الشفافية المتبعة في هذه الآليات، هذه التقارير ستساهم في بناء الثقة بين الأحزاب والناخبين، وتعزز من مبدأ الشفافية والمصداقية في إدارة الشؤون الداخلية للأحزاب.

كما يوصي راصد بوجوب تنفيذ برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى تمكين الأحزاب من تطوير استراتيجيات فعّالة للحملات الانتخابية، هذه البرامج يجب أن تركز على تحسين مهارات إدارة الحملات، التواصل مع الناخبين، وتعزيز قدرة الأحزاب على تقديم رؤى سياسية واضحة وشاملة تلبي احتياجات المجتمع، ويمكن للهيئة أن تساهم في ذلك.

إضافة إلى ذلك، يجب تطوير المادة (١١) لضمان بيئة مواتية وشاملة لذوي الإعاقة داخل الأنشطة الحزبية، يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير التسهيلات اللازمة، مثل الوصول إلى المقرات الحزبية، استخدام الوسائل التكنولوجية المساعدة، وضمان مشاركة فعّالة لذوي الإعاقة في جميع مراحل العمل الحزبي، بدءًا من صياغة السياسات إلى الحملات الانتخابية.

٥. مكافحة خطاب الكراهية والعنف الإلكتروني

يؤكد راصد على ضرورة مكافحة خطاب الكراهية والعنف الإلكتروني في الحملات الانتخابية، ويُوصى راصد بإضافة مادة جديدة إلى قانون الجرائم الإلكترونية تُدرج نصوصًا صريحة تُجرّم خطاب الكراهية واستهداف المرشحين أو الناخبين أو الأحزاب عبر الإنترنت بشكل عام ووسائل التواصل الاجتماعي بشكل خاص، ويجب أن تتضمن هذه النصوص تعريفًا واضحًا لخطاب الكراهية، مع تحديد العقوبات المناسبة لمرتكبي هذه المخالفات، سواء كانوا أفرادًا أو جهات منظمة.

إلى جانب ذلك، يقترح راصد تنظيم ورش عمل توعوية تستهدف الإعلاميين وناشطي وسائل التواصل الاجتماعي، لتدريبهم على الممارسات المهنية والمسؤولة أثناء تغطية الحملات الانتخابية، ويجب أن تركز هذه الورش على تعزيز دور الإعلام في نشر ثقافة التسامح والاحترام، وتجنب الترويج للمعلومات المضللة أو المشاركة في الحملات السلبية ضد المرشحين أو الأحزاب.

كما يمكن توسيع نطاق هذه الجهود لتشمل تدريب المرشحين أنفسهم على إدارة الحملات الرقمية بطريقة إيجابية وبناءة، مع تقديم نصائح حول كيفية التعامل مع خطاب الكراهية في حال تعرضهم له. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التعاون بين الجهات المعنية، مثل منصات التواصل الاجتماعي، لضمان الإبلاغ السريع عن المحتوى المسيء وإزالته، حيث أنه من خلال الجمع بين التشريعات الرادعة والتوعية الإعلامية، يمكن الحد من خطاب الكراهية والعنف الإلكتروني، مما يخلق بيئة انتخابية أكثر أمانًا وعدالة لجميع الأطراف.

التوصيات البرامجية

١. برنامج لتعزيز الشفافية في العملية الانتخابية

منصة إلكترونية شفافة ستساعد المرشحين في تسجيل وإدارة نفقاتهم بشكل واضح للجمهور. الأنشطة تشمل تدريب المرشحين على المنصة، تنظيم ورش عمل، وإطلاق حملات توعوية لزيادة وعي الجمهور بأهمية الشفافية.

٢. برنامج تمكين النساء والشباب وذوي الإعاقة

يهدف إلى تعزيز دور الفئات المهمشة سياسيًا من خلال بناء قدراتهم القيادية وتحسين التسهيلات في مراكز الاقتراع. الأنشطة تتضمن ورش تدريبية، تحسين البنية التحتية، وتسليط الضوء على قصص نجاحهم عبر الإعلام.

٣. برنامج مكافحة خطاب الكراهية والعنف الانتخابي

البرنامج يركز على تطوير آليات لرصد ومكافحة خطاب الكراهية. يتم ذلك من خلال إنشاء وحدة مختصة، عقد تدريبات للإعلاميين، وتنظيم حملات توعية مجتمعية لتعزيز قيم التسامح.

٤. برنامج تعزيز الحوار بين الأحزاب السياسية

يهدف إلى تعزيز التعاون بين الأحزاب من خلال تنظيم منتديات حوارية وتطوير ميثاق شرف انتخابي. هذه الأنشطة تضمن بيئة سياسية أكثر شفافية وتمثيلًا لجميع الأطراف.

٥. برنامج تثقيف الناخبين

يركز على رفع وعي المواطنين بالنظام الانتخابي الجديد وأهمية المشاركة السياسية. الأنشطة تشمل إنتاج مواد توعوية، حملات على المنصات الرقمية، وتنظيم جلسات تعريفية في المؤسسات التعليمية.

٦. برنامج تنظيم العدالة الإعلامية

يهدف إلى ضمان تغطية إعلامية عادلة لجميع المرشحين. الأنشطة تشمل تدريب الإعلاميين على التغطية المحايدة، ووضع آليات لمراقبة الإعلانات السياسية لضمان النزاهة.

٧. برنامج إشراك المجتمع المدني

يسعى إلى تفعيل دور المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية. الأنشطة

تشمل تصميم السياسات بمشاركة المجتمع المدني، وتقديم منح لدعم المبادرات الرقابية.

٨.مكافحة التنمر الإلكتروني ودعم المترشحات

تفعيل قوانين صارمة لمكافحة التنمر الإلكتروني ضد المرشحات، وتقديم الدعم القانوني والنفسي للمستهدفات.

إطلاق حملات توعية لمناهضة العنف الرقمي وتعزيز بيئة آمنة للمرأة في المجال السياسي.

٩. تعزيز التمويل والدعم اللوجستي لحملات المرشحات

إنشاء صندوق تمويل خاص لدعم الحملات الانتخابية للنساء، سواء عبر الأحزاب أو منظمات المجتمع المدني.

توفير برامج تدريبية حول إدارة الحملات الانتخابية بفعالية بأقل التكاليف، مع تعزيز مشاركة القطاع الخاص في دعم المرشحات.

١٠. تقوية التشبيك بين الأحزاب والمرشحات

إلزام الأحزاب بوضع خطط لدمج النساء في المناصب القيادية داخل الحزب، مع تعزيز التشبيك بين المرشحات وأصحاب القرار.

تنظيم منتديات سياسية تجمع بين الأحزاب والمرشحات لتشجيع الترشح القائم على الأحزاب وتعزيز دور المرأة في العمل الحزبي.

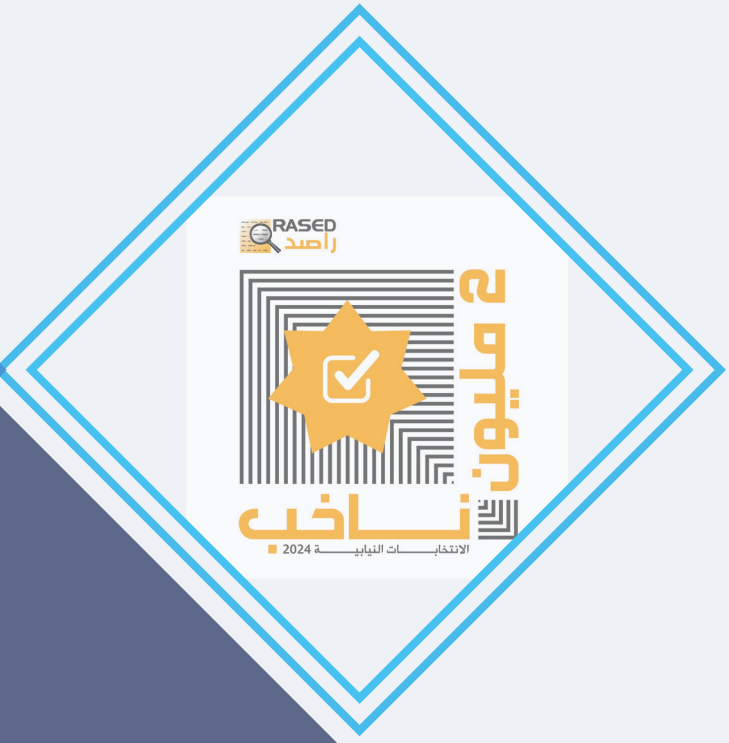

مركز الحياة
AL HAYAT CENTER

RASED
راصد